MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index

ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)

مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

السياسة المالية والضريبية في العراق
(دراسة تاريخية في الموازنة العامة للسنة المالية 1976).

أ.م.د.ميثم عبد الخضر جبار

جامعة المستقبل – كلية الآداب – قسم اللغة الانجليزية

استلام البحث:25-08-2024 مراجعة البحث :22-09-2024 قبول البحث:15-11-2024

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر السياسة المالية والضريبية على إقرار الموازنة العامة المالية لسنة 1976 للعراق، وأشار البحث إلى بعض مكونات الاقتصاد العراقي، وطبيعة الواردات القادمة من كل قطاع. لقد كانت من أفضل السنوات التي مر بها العراق من الناحيتين الاقتصادية والبنائية من حيث البناء الصحيح للسياسة المالية والتركيبة الضريبية التي اتبعتها واتبعتها الحكومة العراقية، وكذلك النسب المتحققة من الواردات المالية، وتوجيه معظمها لبناء القطاعات الاقتصادية المختلفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مسار وحركة النفقات العامة تعتمد إلى حد كبير على حركة الواردات العامة، وهي التي تحدد الشكل النهائي للموازنة العامة للسنة المالية 1976.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة – الاقتصاد العراقي – الموارد المالية – السياسة الضريبية – الإيرادات العامة – النفقات العامة

Abstract:

The research aims to study and analyze the impact of fiscal and tax policy on approving the public financial budget for the year 1976 for Iraq, and the research pointed to some components of the Iraqi economy, and the nature of imports coming from each sector. It was one of the best years that Iraq went through in terms of both economic and constructional terms in terms of the correct construction of the fiscal policy and the tax combination that the Iraqi government followed and followed, as well as the ratios achieved from financial imports, and directing most of them to building various economic sectors, this on the one hand, On the other hand, the course and movement of public expenditures is largely dependent on the movement of public imports . It is she who determines the final form of the public budget for the fiscal year 1976.

Keywords: the general budget - the Iraqi economy - financial resources - tax policy - public revenues - public expenditures.

مـــقدّمـــــة:

تشكل السياسة المالية والضريبية واحدة من اهم المهام الرئيسية التي تقوم بها اي دولة لوضع الاسس الرصينة ليس في عملية بناء السنة المالية فحسب، بل لضمان الامن الاقتصادي الذي يدفع في توفير متطلبات المجتمع المختلفة من السلع والخدمات ترصين، وتحدث هذه العملية متى ما كانت نسبة الواردات اعلى من نسبة الانفاقات، ومن هنا يعد العراق واحداً من الدول التي استطاعت ان تنجح في تحقيق تلك المهمة خلال منتصف السبعينات.

وعلى هذا الاساس تم اختيار عنوان السياسة المالية والضريبية في العراق (دراسة تاريخية في الموازنة العامة للسنة المالية 1976)، ليكون موضوعاً لموضوع البحث.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج التاريخي التحليلي.

مشكلة البحث:

فهي تتجلى بالوقوف على دراسة وتحليل تأثير السياسة المالية والضريبية على اقرار الموازنة المالية العامة لسنة 1976 في العراق

أشار البحث الى بعض مكونات الاقتصاد العراقي ، وطبيعة الواردات المتأتية من كل قطاع ، وشكلت سنة 1976 المالية الحدود الزمانية لموضوع البحث ، لاعتبارات من اهمها هو ان عقد السبعينات من كان من افضل السنوات التي مر بها العراق من الناحية الاقتصادية والعمرانية على حد سواء من حيث البناء الصحيح للسياسة المالية والتركيبة الضريبية التي سارت عليها وانتهجتها الحكومة العراقية ، فضلاً عن النسب المتحققة من الواردات المالية ، وتوجيه معظمها الى بناء مختلف القطاعات الاقتصادية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان مسار وحركة الانفاقات العامة ارتكز وبشكل كبير على حركة الواردات العامة ، وهي التي حدد الشكل النهائي للميزانية العامة للسنة المالية 1976 .

طريقة البحث:

اعتمد البحث على العديد من الجداول الاحصائية ومن ثم قيام البحث بتحليل تلك الجداول للوصول الى النتائج المرجوة من البحث، ومن هذا المنطلق فقد بُنيَ موضوع البحث على مبحثين ، تطرقنا في المبحث الاول الى السياسة المالية والبنيان الضريبي التي انتهجتها الحكومة العراقية ، ومدى نجاح تلك السياسة في رسم وبناء الميزانية العامة لسنة 1976 ، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان دور الايرادات والانفاقات في تعزيز الموارد المالية لموازنة العراق العامة لسنة 1976، وبينا فيه ان نسبة الايرادات المتحققة كانت بصورة عامة اكثر من نسبة الانفاقات العامة وهو ما عزز من ميزان المدفوعات العراقي خلال ذلك العام .

المبحث الاول: السياسة المالية والبنيان الضريبي ودوه في تنمية الاقتصاد العراقي لسنة 1976.

أولاً: مفهوم السياسة المالية.

لمفهوم السياسة المالية عدة تعريفات منها (هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الأنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى) (1) ، أو يمكن تعرفها بانها (أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي (2) .

وعليه فان التخطيط المالي في اي بلد لا يمكن ان يكتب له النجاح ما لم يرتبط بتنسيق السياسة المالية الصحيحة ، واذا ما اريد تحقيق توازن سليم بين التخطيط والسياسة المالية، فلا بد من اعادة النظر في وضع الخطة من ناحية التمويل (الواردات) , اذ ان مصادر تمويل خطة التنمية تتمثل في المدخرات المحلية وموارد ميزانية الاستثمار الحكومي المركزي , والائتمان المصرفي وحصيلة النقد الاجنبي، ولذلك ينبغي وضع ميزانية للنقد الاجنبي وميزانية ائتمانية الى جانب الميزانية العامة للدولة ، وجميع الخطط الاقتصادية السابقة في العراق قبل عام 1976 اهملت تقريباً التخطيط المالي , كما ان السياسة المالية لم تتواءم مع السياسة الاستثمارية ، فقد ادى ارتفاع الانفاق الحكومي الاستهلاكي (3) الى انخفاض معدل الانفاق الحكومي الاستثماري , واصبحت حصة الميزانية الاعتيادية من عوائد النفط اكبر بينما كان من الواجب توجيه القسم الاعظم منها نحو الاستثمار الانتاجي , لان القطاع الخاص اهمل النشاط الاقتصادي الانتاجي واتجه صوب الاستثمارات غير المنتجة , كشراء البنايات وممارسة التجارة الداخلية (4) .

شهد العراق استقراراً سياسياً خلال النصف الاول من سبعينيات القرن العشرين وانعكس ذلك بصورة ايجابية على الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة ، خاصة بعد أعلنت الحكومة العراقية عن قرارها في تأميم النفط وذلك بتاريخ الأول من حزيران عام 1973 (5) وبموجبه أصبحت تسيطر على 65% من قطاع إنتاج النفط ، وبعد يوم واحد من اندلاع حرب تشرين عام 1973 مع الكيان الصهيوني ، قامت الحكومة بتأميم حصة الشركات الأمريكية البالغة(23.5%) من شركة نفط البصرة وتأميم حصة شركة شل الهولندية البالغة (60%) من حصتها في نفس الشركة، وفي 1975/12/8 أعلنت الحكومة تأميم ما تبقى من الشركات الأجنبية وبذلك أنهى العراق السيطرة الأجنبية على ثرواته النفطية (6) ، ومن هنا أولت الحكومة العراقية بعد عام 1974 لقطاع التجارة اهتماماً كبيراً ، على اعتبار ان هذا القطاع يعد واحداً من اهم القطاعات الاقتصادية في رفد الميزانية العامة(7) لسنة 1976، لذا قامت المؤسسة العامة للتصدير استنادا الى قرار مجلس تنظيم التجارة المرقم (489) / والمؤرخ في 10/ حزيران / 1975 (8) وبناء على طلب وزارة الاقتصاد بكتابها المرقم (4191) في 2/ تموز/ 1975 ، (9) بوضع خطة للتصدير تتضمن جداول بالسلع التي من المتوقع انتاجها من قبل مؤسسات القطاع الاشتراكي خلال السنة المالية 1976 ، وتتضمن ايضاً جدولاً بالسلع التي تتوقع شركة التصدير العراقية تصديرها ، وجدولاً يبين منتجات التمور المتوقعة خلال السنة المالية والكميات المتوقع تصديرها منها ،اما الكيفية التي تم فيها تقدير الصادرات المتوقعة فتتلخص بالاتي (10) :.

قامت وزارة التخطيط بتزويد المؤسسة العامة للتصدير بالخطوط العامة لخطة التجارة الخارجية خلال دراسة تقديم الميزانية العامة لسنة 1976 ، وقام ممثلو شركة التصدير المراقبة بجمع بعض المعلومات ، والجداول عن السلع المتوقع تصديرها ، كما قدمت مصلحة التمور العراقية (11) خطتها التصديرية خلال السنة المالية المذكورة (12) ، اضافة الى ارسال كتب رسمية للجهات ذات العلاقة لجمع المعلومات المطلوبة ، ونتيجة لهذه الاتصالات وجدت اللجنة المسؤولة عن اعداد الخطة المالية لسنة 1976، انها غير متمكنة من وضع خطة للسنة المالية 1976 للقطاع التصديري على مستوى العراق ، كما كان مقرراً ، ولهذا اقتصرت الخطة على السلع التي تتولى المؤسسة العامة للتصدير ومنشآتها تصديرها مباشرة ، اضافة الى بعض السلع التي توفرت معلومات وافية عنها (13) .

ثانياً : السياسة الضريبية : تعد الضرائب واحدة من وسائل التمويل الاجباري في اقتصاديات الدول المتقدمة بوجه عام ، والدول المتخلفة بوجه خاص ، إذ تعد حصيلة الضرائب صورة من صور الادخار الجبري الذي تقتطعه الدولة بما لها من سلطة سيادية ، واذا كان للضرائب ان تحقق اهدافاً اقتصادية ، فان مقدمة هذه الاهداف في البلاد المتخلفة هو استخدام حصيلة الضرائب كنوع من انواع الادخار الاجباري في استكمال مصادر التمويل القومية الاختيارية وصور المدخرات

الإجبارية الاخرى ، والمشكلة التي تعالجها السياسة المالية , او الضرائب على وجه الخصوص في البلاد المختلفة كوسيلة من وسائل التمويل , انما هي مشكلة مزدوجة ذلك ان فرض الضرائب لا يقصد منه تجميع حصيلة يواجه بها البلد نقص موارد الادخار فقط وانما تستخدم الضرائب لتمتد الى دخول كان من الممكن توجيه جزء منها للادخار الا سوء استخدامها حال دون ذلك . لذلك وامام ارتفاع الميل للاستهلاك سواء في الطبقات المنخفضة الدخل او الطبقات المرتفعة الدخل مع اختلاف الاسباب في كل منهما، أصبح تدخل الدولة بوسائل السياسية المالية هو الوسيلة الرئيسة لخفض الاستهلاك او تأجيله او تحويلة الى الوجهات الاستثمارية المفيدة (14).

من هنا فان علاقة الضرائب بالتنمية الاقتصادية لا تناقش من حيث كونها مصدرا رئيسا للتمويل ,حيث ان وظيفتها الاقتصادية تتشعب الى وظائف اخرى لا تقل اهمية الا وهي دورها في التوجيه الاقتصادي فحيث ان الضرائب تقتطع من الافراد بعض الدخل الذي كانوا سينفقونه على الاستهلاك او الاستثمار ،او كانوا يرغبون في ابقاء عاطل فأنها تنتج اثار غير مباشرة على حجم نوعية الاستهلاك والادخار والاستثمار الخاص ، واذا كان اساس عملية التنمية الاقتصادية هو تكوين الاجهاز الانتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة ,فان ذلك يبرز اهمية الضرائب ومساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية ، ويتمثل دور الضرائب في الحد من الاستهلاك وتكوين المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات واستخدام المحاباة يرجع انواع معينة من الاستثمارات الخاصة ، او الحماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الاجنبية المماثلة ,الى اخر هذه الاساليب التي تعتبر قاسما مشتركا في كل السياسات الضريبية لمجموعة البلاد التي تسعى لتحقيق التنمية ، ومن هنا فان دور السياسة المالية في جميع الاستثمارات والاعتبارات التي تتحكم دور الضرائب في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق هي ذات الاعتبارات التي تحكم دورها في البلاد الاخرى الاخذة في النمو والتي تمت الاشارة اليها , وفي مقدمتها انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتضاؤل هامش الادخار الاختياري , وارتفاع الميل الحدي الاستهلاك ,بحيث يصعب الاعتماد على المدخرات الاختيارية في تمويل التمية الاقتصادية (15) .

ورغم ضعف الحصيلة الضريبية في العراق، فإن الضرائب المباشرة هي أقوى أداة لتعبئة الإيرادات في البلاد إذ تسهم بتحصيل نصف الإيرادات الضريبية غير النفطية (16) ، فعلى عكس السمات العامة للنظم الضريبية في البلدان الأخرى المقارن بها، نجد أن ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات في العراق هما أقوى أنواع الضرائب التي تولّد حوالي نصف الإيرادات الضريبية غير النفطية (17).

ثالثاً: البنيان الضريبي في الاقتصاد العراقي.

يعد النظام الضريبي وفي أي دولة من ابرز الركائز الاساسية التي تعتمد عليها في بناء نظامها المالي ، فالنظام الضريبي يمثل كل القوانين والأنظمة الضريبية المطبقة فيها , وغالبا ما تكون هذه القوانين متأثرة بالفكر الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة , او النظام الاجتماعي الذي يسود في الدولة , فيؤدي الى اختلاف النظام الضريبي من دولة الى اخرى و من نظام الى اخر ومن زمن الى آخر , ومن مجتمع الى اخر فيتأثر النظام الضريبي بهذه العوامل مجتمعة (18) .
اتسم النظام الضريبي في العراق بالتعددية ، اذ انه جمع بين الضرائب المباشرة (19) والضرائب غير المباشرة (20) وبالرغم من ان هذا النظام لايمكن ان يوصف بالحداثة ، اذ ان بدايته ترجع الى عام ١٩٢٧ حينما صدر اول تشريع لضريبة الدخل في العراق الا ان قدرة الايرادات الضريبية على الاسهام وبشكل فاعل في الموازنة العامة ظل بعيداً عن امكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الايرادات الضريبية الايرادات النفطية (21) ، وعليه فان ارتفاع نسبة الواردات الى

الدخل القومي (22) في العراق هي التي جعلت الضرائب الكمركية على الواردات تحتل مركز مرموقا في البنيان الضريبي ، كما ان سهولة الجباية والاستهلاك الواسع ودرجة الضرورة ,هي التي جملت ضرائب الانتاج (او ما يسمى في العراق بالمكوس) تحتل اهمية متزايدة في تكوين ما يسمى بالاقتصاد المعيشي (23) ،وانخفاض كفاءة اجهزة الجباية ونفوذ الطبقة الغنية وقد ادى الى انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة ومن ثم انخفاض نسبتها الى جملة حصيلة الضرائب ، ويتضح من هذا الجدول ان الضرائب منذ بداية الستينات ,فبعد ان كانت هذه النسبة في حدود (10%) خلال مرحلة الخمسينات فإنها ازدادت لتصل(27,5) في سنة 1976 وبالمقابل فان نسبة الضرائب الغير مباشرة الى الحصيلة الكلية للضرائب وانخفضت من(89,1 %) في سنة 53 /1954 الى(72,5%) في سنة (1976)، ويعود هذا التغيير في البنيان الضريبي الى التطورات التي حدثت في السياسة الضريبية بعد سنة 1972 (24) ، ففي مجال الضرائب المباشرة اعيد تنظيم ضريبة الدخل وضريبة العقار وضريبة الارض الزراعية , كما ادخلت الضريبة على التركات لأول مرة اما في مجال الضرائب الغير مباشرة فقد الغيت الضريبة على المحاصيل الزراعية المسوقة (او ما يسمى بضريبة الاستهلاك) وقد اعتبرناها ضريبة غير مباشرة كما ان التوسع في سياسة الاعفاءات والحماية الجمركية لأغراض تشجيع الصناعة وقد ادى الى ابطاء الزيادة في حصيلة الرسوم الجمركية بالرغم من زيادة اسعار بعض الرسوم ذات الغرض المالي ، وبالرغم من الارتفاع الذي شهدناه غي نسبة الضرائب لجملة حصيلة الضرائب حلال السنوات الاخيرة فان هذه النسبة لازالت منخفضة مقارنة بما هي علية سواء في البلاد المتقدمة او البلاد الاخرى الأخذة في النمو (25) .

المبحث الثاني: دور الايرادات والانفاقات في تعزيز الموارد المالية لموازنة العراق العامة لسنة 1976.

أولاً: الايرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي والميزانية المالية لسنة 1976.

أ- ماهية الايرادات العامة.

تعرف الايرادات العامة بصورة عامة على انها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ، ولا يقتصر تعريف الإيرادات العامة على هذا النص بل تعدد مفهوم الإيرادات العامة فهناك أكثر من تعريف منها :الإيرادات العامة هي " المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها وهذه الإيرادات متعددة، أهمها إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية .(26)

وتتمثل إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية في مختلف المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد المالية لمواجهة الحاجات العامة، ومن أهم تلك المصادر النفط حيث يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية بالدولة (27).

ب- الايرادات العراقية ودورها في التنمية الاقتصادية للميزانية العامة لسنة 1976.

شكلت الايرادات العامة مورداً مالياً مهماً في الميزانية العامة للسنة المالية 1976 في الجمهورية العراقية والتي اشتملت على توزيع مصادر الايراد الى ثلاثة ابواب وهي:

أ- ايرادات الضرائب المباشرة والرسوم.

ب- ايرادات الضرائب غير المباشرة (ينظر جدول رقم (1).

ت- مساهمات الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع الاشتراكي (ينظر جدول رقم (2).

جدول رقم (1) يبين نسبة مساهمة ايرادات الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في ميزانية العراق العامة للسنة المالية 1976 (بألف دينار عراقي) (28).

ضرائب مباشرة ورسوم	1- ضريبة الدخل على ارباح شركات النفط	104900
	2- ضريبة الدخل والتركات	30025
	3-ضريبة العقار	5470
	4-ضريبة الارض الزراعية	2200
	5- رسوم الطوابع (29)	10000
	المجموع	1097095
ضرائب غير مباشرة	1-رسوم الكمارك (30)	116120
	2- رسوم المكوس	35000
	المجموع	151120

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الرسوم المتأتية والمفروضة من الضرائب المباشرة المتحققة على ارباح شركات النفط والتي بلغت بحدود (104،900،000) دينار ، مائة واربعة مليون وتسعمائة الف دينار هي أقل بنسبة ما قارب (12) مليون دينار ، من المتحقق من رسوم الكمارك (31) (ضرائب غير مباشرة) والتي بلغت بحدود (116,120,000) دينار ، مائة وستة عشر مليون ومائة وعشرون الف دينار ، على الرغم من ان العراق يعد من الدول المتقدمة في انتاج وتسويق النفط الى الاسواق العالمية ويعود سبب ذلك القرارات الخاصة بتأميم النفط العراقي عام 1972 (32) ، واستمرار عداء شركات النفط العالمية (33) المحتكرة لعمليات التسويق للنفط العراقي المصدر لتلك الاسواق .

وبقدر تعلق الامر بمساهمات الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع الاشتراكي فقد أقرت الحكومة العراقية بتاريخ الثامن عشر من نيسان 1976 وفق احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور العراقي ، واستناداً الى موافقة رئيس الجمهورية (34) ووزير المالية (35) اصدرت الجمهورية العراقية القرار رقم (49) والخاص بقانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1976 (36) ، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من قانون الميزانية العامة ، فقد خمنت تلك الفقرة بان ايرادات الجمهورية العراقية قد بلغت بحدود (4624998444) دينار (اربعة الاف وستمائة واربعة وعشرون مليون وتسعمائة وثمانية وتسعون الفاً واربعة مائة واربعة واربعون) ديناراً وحسب ما مرفق بالجدول الاتي (37) .

جدول رقم (2) يبين تخمينات الواردات لمختلف الوزارات الهيئات في الدولة العراقية للسنة المالية 1976 (38)

التسلسل	العنوان	تخمينات السنة 1976 (الف دينار)
	الجزء الاول الميزانية الاعتيادية	1324000000
	الجزء الثاني أ- المنهاج الاستثماري السنوي	1493500000
	ب- ميزانيات المؤسسات والمصالح وتنقسم الى :.	
-1	القطاع الزراعي	101663659
-2	القطاع الصناعي (39)	458073571
-3	واردات المصافي النفطية (40)	62273779
-4	النقل والمواصلات	103282826
-5	القطاع التجاري	967057769
-6	الخدمات العامة	111046840
-7	مجموع ايرادات ميزانيات المؤسسات والمصالح	1087498444
-8	المجموع العام للإيرادات	4624998444
-9	الموجودات النقدي للمؤسسات والمصالح	179777670
-10	المجموع العام للإيرادات والموجودات النقدية	4801776114

نلاحظ من الجدول اعلاه تفوق القطاع التجاري في مجال الايرادات العامة على باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ، إذ سجل ما مجموعه (967،057،769) مليون دينار ، وجاء القطاع الصناعي مضافاً اليه القطاع النفطي بالمرتبة الثانية في نسبة مساهمته بالميزانية العامة لسنة 1976 بإيرادات بلغت بحدود (520،347،350) مليون دينار (41) ، وجاء القطاع الخدمات العامة بالمرتبة الثالثة بإيرادات بلغت (111،046،840) مليون دينار ، وسجل قطاع النقل والمواصلات ايرادات وصلت الى (103،282،826) مليون دينار ، في حين جاء القطاع الزراعي بالمرتبة الخامسة بإيرادات سجلت (101،663،659) مليون دينار ، على الرغم من ان العراق يعد من الدول المنتجة زراعياً الا ان ايرادات القطاع الزراعي لم تستطع منافسة باقي القطاعات الاخرى ، نظراً لتوجه الحكومة العراقية الى تنمية قطاع التجارة والصناعة بعد ان زادت واردات العراق النفطية بعد عام 1973 وصولاً الى عام 1976 وإقرار الميزانية العامة فيه.

ومن جهة اخرى فقد واجهت الدولة العراقية العديد من المشاكل التي أعاقت زيادة الواردات في القطاع الزراعي منها ضعف الجهود المبذولة من قبل القائمين على القطاع الزراعي في مجال التوسع العمودي للوحدة الانتاجية الزراعية ، وضعف استخدام المكننة الزراعية الحديثة ، فضلاً عن عدم انتقاء البذور المحسنة عند البدء بمرحلة انبات النبات ، وعدم استخدام المخصبات ، بل ان النباتات تتعرض اثناء نموها الى للآفات والامراض الزراعية دون بذل محاولات في القضاء عليها ، يضاف الى ما تقدم فان جمع وحصاد المحاصيل تم ايضاً بطرق بدائية ، وفي كثير من الاحيان عن موعده المناسب ، كما ان خزين المحاصيل يتم في اماكن غير ملائمة ، فضلاً عن ذلك عدم او قلة الطرق والمواصلات التي

تربط القرى بالمدن الامر الذي يؤدي الى تأخر توريد الحاصلات الى مراكزالتسويق وبالتالي تعرض الكثير منها الى التلف والخسارة (42).

ثانياً: الانفاقات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي والميزانية المالية لسنة 1976.

أ- ماهية الانفاقات العامة

للنفقات العامة عدة تعريفات نذكر منها:

هي مبالغ من الاموال تخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجات عامة وعادة ما تمون عامة تلك الاموال التي تقوم بصرفها الحكومة، او انها مبلغ نقدي يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، او احدى المؤسسات التابعة لها بهدف اشباع حاجة عامة (43).

وعادة ما تستخدم الدولة عند قيامها بتنفيذ نفقاتها مبالغ نقدية لتحقيق اغراض النفع العام، وعليه فان النفقات العامة مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (44)، وهي بهذا المعنى تمثل مجموعة من العناصر هي:

1- النفقات العامة المتحققة من المبالغ النقدية (45).
2- صدور النفقات العامة من الدلة او أحد هيئاتها العامة.
3- هدف النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة (46).

ب- الانفاقات العراقية ودورها في التنمية الاقتصادية للميزانية العامة لسنة 1976.

اما بالنسبة الى الانفاقات العامة في العراق والمقررة في منهاج الميزانية العامة لسنة 1976 فقد توزعت حسب نظام التوزيع الوظيفي الى تسع قطاعات وهي:

1- قطاع الدفاع الوطني والامن القومي. 2- قطاع التعليم والبحث العلمي. 3- قطاع الخدمات الاعلامية والثقافية. 4- قطاع الخدمات الاجتماعية .5- قطاع السلطات والادارة العامة .6- قطاع الخدمات الصحية .7- قطاع الشؤون الاقتصادية والمالية. 8- قطاع العلاقات الخارجية. 9- قطاع النفقات غير المصنفة (الاحتياطي العام) (47).

حددت الحكومة العراقية الانفاقات العامة في ميزانية عام 1976 كما جاء في المادة الاولى من قانون الميزانية العام والتي جاء فيها:" يرصد لسد نفقات الدولة خلال السنة المالية 1976 مبلغ مقداره (933، 492 ,5045) دينار خمسة الاف وخمسة واربعون مليوناً واربعمائة واثنان وتسعون الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين) ديناراً بمجموعة من الابواب بلغت بحدود (تسعة وعشرون) باباً والمرفقة حسب الجدول الاتي (48) :

جدول رقم (3) يبين اعتمادات خلاصة الانفاقات العامة موزعة حسب الابواب والفصول للسنة المالية 1976 (بالدينار العراقي) (49)

الباب	الوزارات والدوائر	اعتمادات سنة 1976
الاول	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	41751000
الثاني	ديوان رئاسة الجمهورية	2601650
الثالث	ديوان الرقابة المالية	643430
الرابع	مجلس الخدمة العامة	199430
الخامس	وزارة الخارجية	7187740
السادس	وزارة المالية	19119590
السابع	وزارة الداخلية	84469003
الثامن	وزارة الاعلام	6094960
التاسع	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	2905170
العاشر	وزارة الصحة	37954240
الحادي عشر	وزارة الدفاع	423456000
الثاني عشر	وزارة العدل	5989460
الثالث عشر	وزارة التربية	41424130
الرابع عشر	وزارة الشباب	2995730
الخامس عشر	وزارة التجارة الخارجية	704560
السادس عشر	وزارة التجارة الداخلية	495540
السابع عشر	وزارة المواصلات	145040
الثامن عشر	وزارة البلديات	1269820
التاسع عشر	وزارة الاشغال والاسكان	7472910
العشرون	ديوان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	9120
الحادي والعشرون	وزارة الري	3288680
الثاني والعشرون	وزارة النفط	928080
الثالث والعشرون	وزارة التخطيط	1281520
الرابع والعشرون	وزارة الصناعة والمعادن	94290
الخامس والعشرون	وزارة التعليم العالي	3567440
السادس والعشرون	وزاة النقل	174240
السابع والعشرون	حصص ومنح الادارات المحلية والبلديات	101148350
الثامن والعشرون	الالتزامات الدولية والمساعدات	101147770
التاسع والعشرون	النفقات التحويلية	578066161

المجموع العام	1476585054

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الحكومة العراقية في الانفاقات العامة قد ركزت على وزارة الدفاع بمبالغ وصلت الى (423،456،000) مليون دينار ، في حين كانت حصة وزارة الداخلية حوالي (84،469،003) مليون دينار ، في الوقت الذي حددت الانفاقات العامة لقطاع النقل بمبلغ وصل الى (174240) دينار، في حين سجلت المبالغ في القطاع الصناعي بحدود (94290) دينار فقط .

على الرغم من ان الحكومة العراقية كانت قد وضعت في منهاجها الحكومي الخطة الخمسية (1976–1980) ، والتي أكدت على البناء الاشتراكي للقطاع الصناعي ، والذي يؤدي بالتالي الى رفع المستوى الاقتصادي ، ومن ثم رفع القدرى الشرائية للفرد ، على وفق اجراءات وضوابط التنسيق بين حركة الاسعار والاجور والرواتب وعلاقاتها بتغيرات معدل زيادة الانتاج والسياسة المالية وضوابطها في النظام الضريبي (50) .

ثالثاً: هيكلية الميزانية العامة لسنة 1976 في الدولة العراقية.

تعكس الميزانية في جميع المجتمعات، سياسة الدولة خلال حقبة محددة من الزمن، هي في الغالب عام كامل بالنسبة للميزانية الاعتيادية، وخمس سنوات بالنسبة للميزانية الاستثمارية. ان سياسة الدولة المالية سياسة طبقية في جميع الاحوال، لذا لا يجوز تحليل ارقام الميزانيات والمناهج الاستثمارية دون التعرض الى جوهرها الطبقي والسياسي. فالتحليلات التي تقتصر على ما هو ظاهر وسطحي وفني تحليلات متحيزة تريد اخفاء الحقائق وطمس مغزى الارقام , والابتعاد عن كل ما من شأنه تكوين رأي عام يطالب بإصلاح هذا الجزء الخطير من نشاطات القطاع العام (51) .

تتوزع ايرادات ونفقات الدولة العراقية بين ثلاثة انواع من الموازنات وهي:

1- ميزانية الدولة الاعتيادية.
2- ميزانية الدوائر المستقلة وهي تضم كلاً من.
   أ- خطة التنمية القومية (وحسب تقسيماتها السنوية.
   ب- ميزانية الاوقاف.
   ت- ميزانيات الادارات المحلية والبلديات وامانة العاصمة.
   ث- اجهزة التأمين والمصارف ونشاطاتها.
3- ميزانية مؤسسات القطاع الاشتراكي المستقلة والملحقة بميزانية الدولة (52)

وبصورة عامة تتوزع مالية الدولة العراقية بين ميزانيتين: الميزانية الاعتيادية، التي تضم الايرادات والنفقات الحكومية الجارية عموما (53) , والميزانية الاستثمارية (خطة التنمية القومية) , التي تضم النفقات الرأسمالية او المناهج الاستثمارية الخمسية , موزعة على استثمارات سنوية محددة في الخطة . لانجاز المشروعات المقررة. ويضاف الى ذلك ميزانيات المؤسسات والمصالح المستقلة.

ومن هنا فان هدف السياسة المالية في العراق على:

1-تحقيق الاستقلال المالي للدولة والتخلص تدريجيا من التبعية لشركات النفط الاجنبية، وتهيئة الظروف الملائمة لتأميم النفط (54).

2–تقليص النفقات الاستهلاكية الى حدها الادنى وتوسيع النفقات الانتاجية لبناء القاعدة الاساسية لاقتصاد اشتراكي (55).

3–اعادة النظر باستمرار في توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية، واستخدام مالية الدولة وسيلة لتوزيع عبء الضرائب على الفئات الموسرة غير المنتجة، وتقليص الضرائب غير المباشرة تدريجيا , وتوزيع الخدمات العامة وفق سياسة طبقية واضحة تأخذ بالحسبان طبيعة المرحلة ودرجة نضوج علاقات القوى .

وعليه يجب ان تتحول ميزانية الدولة العامة الى سلاح مالي لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو الاهداف التقدمية المرسومة ، والواقع ان الميزانية تعكس , في جميع المجتمعات , سياسة الدولة خلال حقبة محددة من الزمن , هي في الغالب عام كامل بالنسبة للميزانية الاعتيادية , وخمس سنوات بالنسبة للميزانية الاستثمارية.

جدول رقم (4) يوضح اعتمادات الميزانية الاعتيادية موزعة حسب الابواب والفصول للسنة المالية 1976 (بالدينار العراقي) (56)

الباب	الوزارات والدوائر	الرواتب والمخصصات والاجور	النفقات الادارية	النفقات الاخرى	المجموع العام
الاول	رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	41751000	–	–	41751000
الثاني	ديوان رئاسة الجمهورية	821420	131280	1648950	2601650
الثالث	ديوان الرقابة المالية	527420	71200	44810	643430
الرابع	مجلس الخدمة العامة	159650	32000	7780	199430
الخامس	وزارة الخارجية	3342490	1338750	2506500	7187740
السادس	وزارة المالية	6410740	1353720	111355130	19119590
السابع	وزارة الداخلية	44135639	3341850	36991514	84469003
الثامن	وزارة الاعلام	1573380	1378680	3142900	6094960
التاسع	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	1806550	155980	942640	2905170
العاشر	وزارة الصحة	21552750	2123400	14278090	37954240
الحادي عشر	وزارة الدفاع	162000000	50000	261406000	423456000
الثاني عشر	وزارة العدل	5232170	580730	176560	5989460
الثالث عشر	وزارة التربية	29487950	2800840	9135340	41424130
الرابع عشر	وزارة الشباب	1728000	361230	906500	2995730
الخامس	وزارة التجارة الخارجية	472910	141550	90100	704560

عشر					
السادس عشر	وزارة التجارة الداخلية	320730	132640	43170	495540
السابع عشر	وزارة المواصلات	106210	36180	2650	145040
الثامن عشر	وزارة البلديات	972470	222300	75050	1269820
التاسع عشر	وزارة الاشغال والاسكان	4003980	153380	3315550	7472910
العشرون	ديوان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي	9120	–	–	9120
الحادي والعشرون	وزارة الري	2668380	327490	292810	3288680
الثاني والعشرون	وزارة النفط	145670	73810	708600	928080
الثالث والعشرون	وزارة التخطيط	1210400	57650	13470	1281520
الرابع والعشرون	وزارة الصناعة والمعادن	80720	12220	1350	94290
الخامس والعشرون	وزارة التعليم العالي	5795	151000	2836900	3567440
السادس والعشرون	وزارة النقل	151920	19120	3200	174240
السابع والعشرون	حصص ومنح الادارات المحلية والبلديات	–	–	101148350	101148350
الثامن والعشرون	الالتزامات الدولية والمساعدات	–	–	101147770	101147770
التاسع والعشرون	النفقات التحويلية	–	–	578066161	578066161
المجموع العام		331251209	15047000	1130286845	1476585054

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الباب العشرون والمعنون بديوان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي كانت الرواتب والملحقات المالية الاخرى المخصصة لهذا القطاع بحدود الحد الادنى والتي بلغت بحدود (9120) تسعة الالاف دينار فقط ، في حين بلغت مجموع الاموال المخصصة الى الباب السابع والذي خص وزارة الداخلية قد بلغت بحدود (

84469003) ثمانية ملايين واربعمائة وستة واربعين الف وتسعة الاف وثلاثة دنانير ، فضلاً عن ذلك نلاحظ انه من خلال قراءة فقرات الميزانية والتخصيصات المالية لكل وزارة او هيئة ، ان هذه الميزانية لم تولِ القطاعات الانتاجية والاقتصادية اي رعاية او اهتمام وبقيت في ظل الحد الادنى من التوزيع المالي لتلك الميزانية .

الخاتمة

من خلال قراءة موضوع البحث توصل الباحث الى ان مدة محل البحث شهدت صورة واضحة المعالم لما ستكون عليه ميزانية العراق في السنوات اللاحقة بعد عام 1976 اذا ما طبقت بصورة صحيحة واذا لم تشوبها تشوهات هيكلية من خلال دراسة طبيعة السياسة المالية للعراق دراسة متأنية ، فضلاً عن بناء الهيكل الضريبي والمسار الضريبي من حيث نوعية الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، فضلاً عن ذلك فقد ألقينا الضوء على نسب ومكونات الايرادات العامة والتي على اساسها تهيكلت الميزانية المالية العامة لسنة 1976 ، والتي بنيت على اساس طبيعة انتاج وتصدير النفط في العراق من اهم العوامل المهمة والمؤثرة الى حد كبير في تطوير وانضاج الدخل القومي ، ومثلت العائدات النفطية الركن الاساس في هيكلة الميزان التجاري وميزان المدفوعات التي أثرت كثيراً في توجيه سياسة العراق الاستثمارية والتنموية الداخلية والخارجية على حد سواء للبلد ، ومن ثم التحكم في المشهد الاقتصادي والسياسي الاقليمي والدولي ، في الوقت الذي سجل فيه ميزان المدفوعات ضعفاً كبيراً قابله الارتفاع المُمَنْهَجْ في الإنفاق العام , وبعبارة أخرى فان الفروقات المالية بين الإنفاقات العامة والإيرادات العامة أصبحت كبيرة , على الرغم من التخفيضات المسجلة أمام الإنفاق العام والذي ابتدأ منذ عام 1976، كانت تصب في صالح الايرادات الامر الذي انعكس وبصورة ايجابية على مجمل القطاعات الاقتصادية الاخرى ، مما اعطى للحكومة العراقية الفرصة في التفكير وبصورة جدية بالتفكير بمشاريع استراتيجية على المدى البعيد خاصة وان الايرادات قد سجلت مبالغ كانت بحدود (4624998444) دينار (اربعة الاف وستمائة واربعة وعشرون مليون وتسعمائة وثمانية وتسعون الفاً واربعة مائة واربعة واربعون) ديناراً ، وهو اعلى مبلغ من الايرادات تحققه الدولة العراقية خلال تاريخها المعاصر لغاية اقرار الميزانية في سنة 1976

الهوامش.

(1) Philip.A.Klein, the management of market , oriented economic A comparative wadswor the publishing company, belmont california, 1973 , P 176 .

(2) علي عبد محمد سعيد الراوي، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2005، ص100.

(3) الانفاق الحكومي الاستهلاكي : هو مبلغ نقدي تقوم بأنفاقه سلطة عامة بقصد اشباع حاجة عامة ينظر : اكتفاء عذاب زغير ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق ، بغداد ، وزارة التخطيط ، دائرة القطاعات الاقتصادية، ٢٠١٧ ،ص8.

(4) صفاء الحافظ ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1971 ، ص416 .

(5) خطاب صكار العاني، ونوري خليل، جغرافية العراق، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1979، ص 263.

(6) المصدر نفسه ، ص 265.

(7) الموازنة العامة : هي خطوة او برنامج عمل ، تترجم فيه الحكومة سياستها الاقتصادية والاجتماعية الى اهداف سنوية رقمية وليست برنامج عمل خاص بوزارة المالية يبين الكفاءة في ادارة الاموال وحسب ولاتتقرر فعالية الموازنة بذاتها فقط بل ترتبط بأدوات التخطيط المالي الاخرى لسياسة التسليف وسياسة النقد الأجنبي لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1989، ص375 .

(8) رفعت ناجي عبد الستار ، تنظيم الحياة الاقتصادية في العراق في ضوء السياسية المالية ، بغداد ، مطبعة التضامن ، 1979، ص12.

(9) المصدر نفسه ، ص350.

(10) رقية ثامر عبد الوهاب ، رؤية في الواقع الاقتصادي العراقي ،ج1، ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1985، ص202.

(11) تأسست مصلحة التمور العراقية بموجب المرسوم رقم (6) لسنة 1939 , نص هذا المرسوم على ان المصلحة غايتها النفع العام وهي اشبه بالمؤسسة الحكومية وتتألف من , مدير عام ومعاونه ولجنة مؤلفة من تسعة أشخاص , ستة منهم من ملاكي التمور في البصرة واثنان من ملاكي تمور الألوية الوسطى وشخصا يمثل الحكومة يعين من قبل وزارة المالية . لمزيد من التفصيلات ينظر , حميد فرج محمد ، تطور الزراعة في العراق ، مجلة آفاق عربية ، العدد 5 ، 1988/5/13، ص[20].

(12) رقية ثامر عبد الوهاب ، المصدر السابق ، ص203.

(13)تقي عبد سالم ، تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تجارة العراق الخارجية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1978 ، ص354.

(14) رفعت ناجي عبد الستار ، المصدر السابق ، ص15.

(15) تقي عبد سالم ، المصدر السابق ، 355.

(16) صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري رقم (17/252) الصادر عن صندوق النقد الدولي ، العراق قضايا مختارة ، آب 2017 ، ص19

(17) المصدر نفسه ، ص20.

(18) عبد الستار احمد أنجاد ، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل انموذجاً ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة كركوك ، العدد (العاشر) ، المجلد (الثالث) ،2014، ص113 .

(19) الضرائب المباشرة : وتستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها حيث تدفع بطريقة مباشرة بوساطة المكلف أي يتحملها دافع الضريبة بنفسه,ومنها (:الضريبة على دخل الأرباح ومن ضمنها ضريبة الاستقطاع المباشر,الضريبة على المبيعات العقارية , ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة) لمزيد من التفاصيل ينظر : مرة ضياء ابراهيم و خوله حسين حمدان ، الخصخصة والنظام الضريبي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (الثاني) ، العدد (السابع) ،2009، ص166.

(20) الضرائب غير المباشرة : وهي الضريبة التي يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها الى شخص أخر أي تستوفي من المنتج او المصدر او المستورد بطريقة ما ويقع عبئها على المستهلك في النهاية وبصورة غير مباشرة عن طريق ارتفاع الأسعار للسلع المنتجة او المستوردة , وهي الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات أما عند إنتاجها, أو بيعها, أو تداولها, أو استهلاكها أو عند استيرادها, أو تصديرها , ومنها (: ضريبة الإنتاج,الضرائب الكمركية , ضرائب الاستهلاك , وضرائب التداول مثلاً الرسوم

(21) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق مطبعة الحارث ، بغداد ، 2009 ، ص10 .

(22) الدخل القومي : وهو مجموعة العوائد أو الدخول النقدية التي توزع على عناصر الإنتاج نتيجة لتقديمهم خدمات هذه العناصر في سبيل تحقيق الناتج القومي، لمزيد من التفصيلات ينظر: حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط1 ، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ، 1989، ص455.

(23) حميد فرج محمد ، المصدر السابق ، ص20.

(24) خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق 1953 – 1961،دار الطليعة ،بيروت، 1963، ص42.

(25) المصدر نفسه ، ص43.

(26) منيس أسعد عبد الملك ، اقتصاديات المالية العامة ، القاهرة ، دار المعارف للطباعة والنشر ، 1996 ، ص219،

(27) دولة الكويت ، وزارة المالية ، شؤون الميزانية العامة ، المذكرة الايضاحية لميزانية الوزارات والادارات الحكومية ، 2014-2015 ، دولة الكويت ، 2015 ، ص1.

(28) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء العامة ، المجموعة الاحصائية لسنة 1976 ، بغداد ، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، 1977 ، ص228.

(29) كانت رسوم الطوابع مفروضة على الشعب العراقي منذ العهد العثماني ، وفي عام 1917 أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني بيان (رسم الطابع) ، وفي عام 1922 شرع اول قانون رسمي برسم الطابع برقم (30) لسنة 1922 ، قد أبدلته بقانون الطوابع لسنة 1929 ، وقد أجريت عليه تعديلات كثيرة وصولاً الى عام 1976 ، لمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة الثورة الفكر الجديد ، العدد 654، في 24/ نيسان / 1971.

(31) شرعت الحكومة العراقية في عام 1933 قانون رقم 11 لسنة 1933 والخاص بالتعريفة الكمركية ، وقد استمر هذا القانون نافذاً لمدة (23) سنة ، إذ استبدل بقانون رقم (77) لسنة 1955 ، وقد أجريت عليه تعديلات حتى عام 1979 إذ

بلغت بحدود (25) تعديلاً : لمزيد من التفاصيل ينظر : الوقائع العراقية رقم العدد : 1245 تاريخ العدد :29-04-1933 .

(32) تعد التعريفة الكمركية واحدة من أهم الموارد المالية للحكومة العراقية بعد النفط لما يمتلكه العراق من عدد كبير من المنافذ الحدودية مع عدد من الدول المجاورة له وهي (ستة دول) ومنفذ على الخليج العربي ، لمزيد من التفاصيل ينظر : سعيد عبود السامرائي ،اقتصاديات العراق ، مطبعة اركان ، بغداد ، 1970 ، ص 75 .

(33) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل حزيران، 1972 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 . (1)

(34) جريدة الجمهورية ، العدد (1231) ، بغداد ، 1977.

(35) ويقصد به الرئيس العراقي الاسبق احمد حسن البكر

(36) ويقصد به الوزير سعدي ابراهيم محمد

(37) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء العامة ، المجموعة الاحصائية لسنة 1976 ، بغداد ، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، 1977 ، ص231.

(38) نظراً لسعة الواردات المالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والواردة من المصدر الاصلي فقد أوردنا بعض فقرات الايرادات لبعض الوزارات .

(39) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء العامة ، المجموعة الاحصائية لسنة 1976 ، المصدر السابق ، ص231.

(40) بما ان المتحقق الكلي من القطاع الصناعي قد بلغ بحدود (520،347،350) دينار ، ومن ضمنها الواردات النفطية التي بلغت بحدود (62،273،779) دينار ، وبعد طرح المبلغ الثاني من المبلغ الاول يكون الناتج الكلي للقطاع الصناعي مستثنياً منه القطاع النفطي بلغ بحدود (458،073،571) دينار.

(41) على الرغم من ان واردات المصافي النفطية تدخل ضمن منهاج القطاع الصناعي في العراقي ، الا ان الباحث قد أورد حقلاً خاصاً بها لأنها تعد من اهم الركائز في الواردات العراقية

(42) قدرت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الميزانية العامة لسنة 1976 ما يقارب (6%) من المجموع الكلي للواردات الحكومية .لمزيد من التفاصيل ينظر : هناء عبد العال الصكبان ، السياسة المالية في العراق للفترة 1950-1978 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1981، ص31.

(43) جواد هاشم وحسين عمر وعلي المنوفي ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، الجزء الثاني – تطور القطاعات السلعية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1973، ص106,

(44) ابراهيم علي عبد الله و انور العجارمة ، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1995 ، ص76.

(45) عبد المنعم فوزي المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 ، ص41.

(46) المصدر نفسه ، ص17 .

(47) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، دائرة الاحصاء العام ، شعبة المتابعة والتخطيط ، دراسة نفقات عام 1976 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1977 ، ص56.

(48) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة المالية 1976، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1976 ، ص24.

(49) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء العامة ميزانية الحكومة العراقية العامة لسنة 1976 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1977 ، ص297.

(50) صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق – أساليبه – تطبيقاته – وأجهزته للحقبة 1921 – 1980 ، ج1 ، مطبعة بيت الحكمة، بغداد ، 2002 ، ص227.

(51) عبد الباسط الحديثي ، التخطيط المالي في العراق من خلال ميزانية الدولة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، 1981، ص28.

(52) الميزانية الاعتيادية تخصص للإنفاق على قطاع الادارة العامة ، بغية تقديم الخدمات التقليدية ، وهي مثلاً الدفاع والامن والعدل وتنظيم النشاط الاقتصادي ، والتعليم والصحة والثقافة ، وخدمات اجتماعية ودينية وتنموية وغيرها .لمزيد من التفاصيل ينظر: الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة المالية 1976، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1976 ، ص21.

(53) صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، ص412.

(54) المصدر نفسه ، ص413.

(55) صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، ص 414.

(56) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة المالية 1976، المصدر السابق ، ص22.

قائمة المصادر

أولاً: المطبوعات الحكومية.

1. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء العامة، المجموعة الاحصائية لسنة 1976، بغداد ، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، 1977 .
2. الجمهورية العراقية، وزارة المالية، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة المالية 1976، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976.
3. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء العامة ، المجموعة الاحصائية لسنة 1976 ، بغداد ، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، 1977 ..
4. الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة المالية 1976، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1976 .
5. الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء العامة ميزانية الحكومة العراقية العامة لسنة 1976 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1977 .

6. الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، دائرة الاحصاء العام ، شعبة المتابعة والتخطيط ، دراسة نفقات عام 1976 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1977 .
7. جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، بغداد ، 2009 .
8. دولة الكويت ، وزارة المالية ، شؤون الميزانية العامة ، المذكرة الايضاحية لميزانية الوزارات والادارات الحكومية ، 2014-2015 ، دولة الكويت ، 2015 .
9. صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري رقم (17/252) الصادر عن صندوق النقد الدولي ، العراق قضايا مختارة ، آب 2017.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة.

1. ابراهيم علي عبد الله و انور العجارمة ، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1995 .
2. اكتفاء عذاب زغير ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق ، بغداد ، وزارة التخطيط ، دائرة القطاعات الاقتصادية، بغداد ، د.مط، ٢٠١٧ .
3. جواد هاشم وحسين عمر وعلي المنوفي ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، الجزء الثاني – تطور القطاعات السلعية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1973.
4. حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط1، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1989.
5. خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق 1953 – 1961،دار الطليعة ،بيروت، 1963.
6. رفعت ناجي عبد الستار ، تنظيم الحياة الاقتصادية في العراق في ضوء السياسية المالية ، مطبعة التضامن ، بغداد ، 1979.
7. رقية ثامر عبد الوهاب ، رؤية في الواقع الاقتصادي العراقي ،ج1، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1985.
8. سعيد عبود السامرائي ،اقتصاديات العراق ، مطبعة اركان ، بغداد ، 1970 .
9. صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق – أساليبه – تطبيقاته – وأجهزته للحقبة 1921 – 1980 ، ج1 ، مطبعة بيت الحكمة، بغداد ، 2002 .
10. صفاء الحافظ ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1971
11. عبد المنعم فوزي المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 .
12. منيس أسعد عبد الملك ، اقتصاديات المالية العامة ، القاهرة ، دار المعارف للطباعة والنشر ، 1996 .
13. هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل (1) حزيران، 1972 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1977 .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح.

1. تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تجارة العراق الخارجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1978.
2. عبد الباسط الحديثي، التخطيط المالي في العراق من خلال ميزانية الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، 1981.
3. هناء عبد العال الصكبان، السياسة المالية في العراق للفترة 1950–1978 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1981.

خامساً: الدوريات.

1. حميد فرج محمد ، تطور الزراعة في العراق ، مجلة آفاق عربية ، العدد 5 ، 1988/5/13.
2. عبد الستار احمد أنجاد ، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل انموذجاً ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، جامعة كركوك ، العدد (العاشر) ، المجلد (الثالث) ،2014. .
3. مروة ضياء ابراهيم و خوله حسين حمدان ، الخصخصة والنظام الضريبي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (الثاني) ، العدد (السابع) .

سادساً: الصحف.

1. الوقائع العراقية رقم العدد: 1245| تاريخ العدد :29–04–1933؛
2. جريدة الجمهورية، العدد (1231) ، بغداد ، 1977.